مناهج المتكلمين

يمثل المنهج أحد الأركان الرئيسية لقيام أي علم من العلوم ، بل هو أهم هذه الأركان ، فالعلم منهجا أكثر منه موضوعا ، وبالنسبة لعلم الكلام فلقد استندت مذاهبهم إلى المنهج ، لأن المذهب ما هو إلا تطبيق للمنهج ، ومن المعروف أن مذاهب المتكلمين مختلفة يعارض بها البعض ، وهذا يجعل من الصعب تحديد منهج واحد لهم ، وهذا يجعلنا عند الحديث عن منهج عام للمتكلمين أن تراعى فيه إبراز السمات العامة للمنهج مع مراعاة الاختلاف في تطبيق قواعد هذا المنهج بين المتكلمين ، لذا في عرضنا للمنهج عند المتكلمين نشير إلى الأسس العامة وعرض اختلافاتهم فى تطبيق هذه الأمس وذلك في النقاط التالية :

يقسم بعض الباحثين المناهج التي يسلكها المتكلمون الى: عقلي ونقلي وعرفاني وتكاملي ...

١ـ العقل والنقل (وجوب النظر) :

يقوم منهج المتكلمين على دعامتين أساسيتين هما العقل والنقل ، فلقد ذهبوا إلى عدم تعارضهما ، وأدخلوا عنصر العقل في المعرفة الدينية وبذا لا تقتصر على النقل وحده ، ودافعوا عن النظر كأحد مصادر المعرفة وأهمها ، ضد المنكرين له من السمنية المقتصرين على الحس، والسوفسطائية المشككين في المعرفة العقلية، والحشوية المنكرين لاستخدام العقل في الدين والواقفين عند ظواهر النصوص.

ولم يكتف المتكلمون بذلك بل قرروا وجوب النظر، وإن اختلفوا في مصدر وجوبه هل الشرع أم العقل، يقول الجويني : (النظر الموصل إلى المعارف واجب ومدرك وجوبه بالشرع ، وجملة أحكام التكليف متلقاة الأدلة السمعية والقضايا الشرعية) ، والمعتزلة تقول : (إن العقل يتوصل إلى درك الواجبات ومن جملتها النظر فيعلم وجوبه عندهم عقلا). ولما كان النظر واجبا وأنه لا تعارض بينه وبين النقل فإننا نجد المتكلمين قد أقاموا أدلتهم على أساس العقل والنقل ، وأصبح إقامة الدليل ركنا أساسيا من منهجه.

٢ ـ الدليل :

يرى المتكلمون أن الحق لا ينال إلا بالدليل وإقامة الحجة ، فعن طريقهم يعرف الحق ويتوصل إليه.

والدليل هو ما يراد به إثبات أمر أو نقضه وقد يستعمل بمعنى الحجة وقد قسم الايجى الدليل إلى ثلاثة أقسام :

الأول : دليل عقلي محض لا يتوقف على السمع ومقدماته عقلية محضة ، كالقول : العالم متغير ، وكل متغير حادث .

والثاني : نقلى محض ، وهو لا يثبت إلا بالعقل ، وهو أن ننظر في المعجزة الدالة على صدقه. ولو أريد إثباته بالنقل دار وتسلسل.

والثالث : مركب منهما ، أى تكون مقدماته مأخوذة من العقل أو بعضها مأخوذة من النقل، وقولنا : هذا تارك المأمور به ، وكل تارك للمأمور به عاصى . وأضاف الايجى أن هناك من المطالب ما لا يمكن إثباته إلا بالنقل ، لأنه غائب عن العقل والحس معا ، ويستحيل العلم بوجوده إلا بقول صادق، ومن هذا القبيل تفاصيل أحوال الجنة والنار والثواب والعقاب ، فهى تعلم بأخبار الأنبياء عليهم السلام ، ومنه ما لا يعرف بالدليل العقلي كحدوث العالم ووجود الصانع. وسنعرض فيما يلى للأدلة العقلية والأدلة النقلية ، وموقف المتكلمين منها.

الأدلة العقلية :

وهى الأدلة التي لا تستند على السمع أصلا وهي متمثلة في صور الأقيسة العقلية التي تقوم على مقدمات تلزم عنها ولذاتها نتائج معينة ، وطبيعة القياس الذى استخدمه المتكلمون ، هو القياس الجدلي ، وهو الذى تكون مقدماته من المسلمات والمشهورات ، والمسلمات عبارة عما أخذ من القضايا على أنه مبرهن فى نفسه ، والمشهورات فهى القضايا التي أوجب التصديق اتفاق الكافة عليها كحسن الشكر وقبح الكفر ، وهو في مقابل القياس البرهاني الذى يستخدمه الفلاسفة والذى يقوم على مقدمات أولية.

ونعرض لأشهر صور الأقيسة عند المتكلمين :

وهو قياس الغائب على الشاهد : فمن أشهر الأقيسة التي شاعت بين المتكلمين هو القياس التمثيلي ، وهو ما يسميه المتكلمون رد الغائب إلى الشاهد ومعناه أن يوجد حكم جزئي معين واحد ، فينتقل حكمه إلى جزئي آخر يشابهه بوجه والشاهد قد يدل على مثله فى الغائب . وبعبارة : يسلك المتكلمون قياس الغائب على الشاهد إذا حاولوا اثبات حكم لله تعالى فيقيسونه على الممكنات قياسا فقهيا ويطلقون اسم الغائب عليه سبحانه لكونه غائبا عن الحواس، ولا بد في مثل هذت القياس من اثبات علة مشتركة بين المقيس والمقيس عليه ، والاثبات بطريق اليقين مشكل جدا لجواز كون خصوصية الأصل شرطا لوجود الحكم أو كون خصوصية الفرع مانعا من وجوده ولذلك قالوا : إن دلالة الشاهد على مثله فى الغائب تستلزم شرط المساواة بين كيفية وصف الشاهد والغائب. وكما يدل الشاهد على مثله فى الغائب فهو يدل أيضا على خلافه في الغائب، ولقد وضع المتكلمون طرقا لاستخدام قياس الغالب على الشاهد ، ولقد اختلفت تلك الطرق من فرقة إلى أخرى. إلا أن التقييم على هذا النوع من الاستدلال أنه ضعيف لا يفيد يقينا.